

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني  
وعضوية القضاة السادة

محمد طلال الحمصي ، ناجي الزعبي ، محمد اليبودي ، محمد ارشيدات

المميزة : الشركة الأندلسية للمنتجات السياحية .

وكلائها المحامون رامي الحديدي ويارا مرعي وشادي الصوالحة  
وحسام الدين الدويكات ورعد باكير وباسم الفاخوري ومحمد عادل حرب  
وحسام الدين داوود ووعد الحديدي وعبد الله مسمار ورعد خضر ورجاء  
المغربي وشيرين سعيد .

المميز ضده : عبد الله محمد عبد الله حصوة .

وكيله المحامي فؤاد البياضة .

بتاريخ ٢٠١٥/١١/٥ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف  
عمان في القضية الحقوقية رقم ٢٠١٥/٢٤٠٧٨ فصل ٢٠١٥/٦/٢١ المتضمن رد  
الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة صلح غرب عمان في  
القضية الحقوقية رقم ٢٠١٢/١٠٥٢ فصل ٢٠١٥/٢/١٦ القاضي (بالزام المدعي عليها  
الشركة الأندلسية للمنتجات السياحية والمشاريع الإسكانية بأن تؤدي للمدعي عبد الله  
محمد عبد الله حصوة مبلغاً وقدره ١٢٠١١ ديناراً (اثني عشر ألفاً وإحدى عشر ديناراً)  
ورد المطالبة بالباقي وتضمن المدعي عليها المصاريف إن وجدت والفائدة القانونية بواقع  
٩% من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام ومبلغ ٥٠٠ ديناراً أتعاب المحاماة للمدعي)  
وتضمن المستأنف المصاريف إن وجدت ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة عن هذه  
المرحلة من التقاضي للمستأنف ضده وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

- ١ - أخطأت المحكمة عندما اعتبرت أن الجهة المستأنفة عاجزة عن استكمال بيناتها الشخصية .
- ٢ - أخطأت المحكمة عندما تجاهلت شهادة الشهود والتي تؤكد بأن المميز ضده لم يكن ملتزماً بعمله .
- ٣ - أخطأت المحكمة بالحكم للمميز ضده ببطل الإجازات السنوية رغم أن الميزة قدمت بالإجازات الخطية التي تثبت أن المميز قد استفاد إجازاته السنوية .
- ٤ - أخطأت المحكمة من عدم الحكم للمستأنفة ببطل أتعاب المحاماة نتيجة المطالبات التي تقرر ردها .

لهذه الأسباب طلب وكلاء الميزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وبتاريخ ٢٠١٥/١٢/٧ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في ختامها قبولها شكلاً ورد التمييز موضوعاً .

### القرار

بالتدقيق والمداولة نجد أن المدعي (المميز ضده) أقام بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢١ الدعوى رقم ٢٠١٥/١٠٥٢ أمام محكمة صلح حقوق غرب عمان بمواجهة المدعي عليها (الميزة) للمطالبة بحقوق عمالية مقدارها ١٢٨٠٢ دينار .

وقد أسس دعواه على سند من القول بأنه عمل لدى المدعي عليها من تاريخ ٢٠٠٨/٨/١٢ براتب قدره ٢١٠٠ دينار بوظيفة مساعد مدير لشؤون التنفيذ وإنه تفاجأ بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٦ بتوجيه كتاب استغناء عن خدماته مما يشكل فصلاً تعسفياً وإنه استحق له حقوق عمالية (راتب شهري ٢٠١١/١١ و ٢٠١٢/١) وبطل فصل تعسفي وبطل إجازات وبدل شهر إشعار وبدل حسم اقتطاع ضريبة دخل ) ولم يورد للضريبة وبما مجموعه المبلغ المدعي به .

وبتاريخ ٢٠١٥/٢/١٦ أصدرت المحكمة حكمها المتضمن إلزام المدعي عليها بمبلغ ١٢٠١١ ديناراً ورد المطالبة بالباقي وتضمينها المصاريف إن وجدت والفائدة القانونية ٩% من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام وخمسئة دينار أتعاب محاماة للمدعي .

لم تقبل المدعى عليها بهذا الحكم فطعننت فيه استئنافاً .

وبتاريخ ٢٠١٥/٦/٢١ أصدرت محكمة استئناف عمان حكمها رقم ٢٤٠٧٨/٢٠١٥ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف وتضمن المستأنفة المصاريف إن وجدت ومبلغ مئتين وخمسين ديناراً أتعاب محاماة عن المرحلة الاستئنافية .

لم تقبل المدعى عليها بالحكم الاستئنافي فطعننت فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٥ ضمن المهلة القانونية حيث تبلغت الحكم بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٨ وتبلغ وكيل المميز ضده لائحة التمييز بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢ فقدم بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٧ لائحة جوابية طلب فيها رد التمييز .

وعن أسباب التمييز :

وفيما يتعلق بالسبب الأول وتعي فيه الطاعنة على محكمة الاستئناف بالخطأ فيما توصلت إليه باعتبار الميزة عاجزة عن استكمال بيناتها الشخصية المتمثلة بالشاهدين أحمد ذيب عوض وموسى جودت البنا .

ورداً على ذلك فإن المحكمة استمعت لشهادة الشاهد موسى جودت البنا جلسة ٢٠١٣/١١/١٣ أمام محكمة الصلح وأتيحت الفرصة لوكيل الميزة بمناقشته مما يتعين رد الطعن من هذه الجهة .

أما الشاهد أحمد ذيب عوض فقد استمهل وكيل الميزة لإحضاره أو إحضار عنوان له طيلة الجلسات الممتدة من ٢٠١٤/٢/٢٥ حتى ٢٠١٤/١٠/١٩ مما يجعل اعتبارها عاجزة عن تقديم هذا الشاهد أو إحضار عنوان صالح لتبليغه واقعاً في محله مما يتعين معه رد الطعن من هذه الجهة أيضاً وبالنتيجة رد هذا السبب بكل ما جاء فيه .

وعن السبب الثاني من حيث الدفع بأن المميز ضده لم يكن ملتزماً بعمله و/أو بالواجبات المترتبة عليه بموجب عقد العمل .

فإن المستقر عليه من اجتهاد محكمتنا أن لمحكمة الموضوع سلطة تقديرية باستخلاص واقعة الفصل فيما إذا كان تعسفياً أم موافقاً لأحكام قانون العمل ولا رقابة عليها من محكمتنا إذا كانت النتيجة التي توصلت إليها مستمدة بصورة سائغة ومقبولة من البيئة المقدمة في الدعوى وغير مناقضة لها .

وفي هذه الدعوى توصلت محكمة الاستئناف كمحكمة موضوع إلى أن المميّزة لم تقدم أي بيّنة تثبت هذا الدفع مما يتعين معه رد هذا السبب .

وعن السبب الثالث من حيث الحكم للمدعي ببدل الإجازات السنوية فقد جاء الحكم من هذه الجهة موافقاً لما ثبت من البيّنة الخطية التي أشارت إليها المحكمة وهو المسلسل رقم (٢) الصادر عن المميّزة والموجه لدائرة ضريبة الدخل المتضمن ببدل الإجازات المستحقة للمدعي مما يوجب رد هذا السبب .

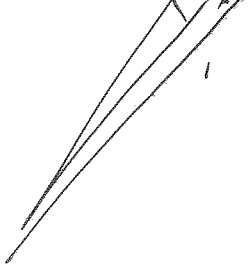
وعن السبب الرابع من حيث عدم الحكم للمميّزة ببدل أتعاب محاماة نتيجة المطالبات التي تقرر ردها .

فقد أقام المدعي دعواه للمطالبة بمبلغ ١٢٨٠٢ دينار وقد ربح دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى والاستئناف بمبلغ ١٢٠١١,٥٠٠ ديناراً فيستحق أتعاب محاماة عن المرحلتين ٧٥٠ ديناراً وإنه قد خسر من دعواه مبلغ ٧٩٠,٥٠٠ ديناراً فتستحق المدعي عليها عن هذا المبلغ ٦٠ ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي وبإجراء التقاص يستحق المدعي أتعاب محاماة قدرها ٦٩٠ ديناراً عن المرحلتين وحيث توصلت محكمة الاستئناف لخلاف ذلك فإن حكمها مستوجب النقض من هذه الجهة .

لهذا نقرر نقض الحكم المميز من حيث مقدار أتعاب المحاماة التي يستحقها المدعي عن درجتي التقاضي وحيث إن الدعوى جاهزة للفصل نقرر الحكم للمدعي بمبلغ ٦٩٠ ديناراً عن المرحلتين وتأييد الحكم المميز فيما عدا ذلك وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٢ ذي القعدة سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ١٥/٨/٢٠١٦ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو  
نائب الرئيس  
عضو  
أ. ب. ج. د. هـ

عضو

نائب الرئيس  
عضو  
رئيس الديوان

دقق / س. هـ

